الجـــرح والتعـــديـــل

الأستاذ الدكتور

عزت على عيد عطية

رئيس قسم الحديث

كلية أصول الدين القاهرة

معني الجرح والتعديل

الجرح في اللغة : هو خدش أو قطع جلد الحيوان بحيث يسيل منه الدم أو يحس صاحبه بالألم ويخرج عن حد الاعتدال.. واستعير للراوي يلحقه ما يخرجه عن العدالة.. فبالكلام علي الرواة يتبين من هو في الثقة والثبت كالسارية، ومن هو في الثقة كالشاب الصحيح الجسم ومن هو لين كمن توجعه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية ومن صفته كمحموم قد جنح إلي السلامة، ومن صفته كمريض يعاني من المرض، وآخر كمن سقط قواه وأشرف علي التلف وهو الذي يسقط حديثه[١].

والتعديل يراد به الحكم علي الراوي بأنه عدل مستقيم الحال مرضي الشهادة والرواية..

وفي مجال الحديث يعني التعديل: الحكم بثبوت العدالة والضبط للراوي ويراد بالجرح : الحكم عليه بعدم العدالة أو الضبط..

أصل التعديل والتجريح

الأصل في التعديل والتجريح هو المحافظة علي سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم من أن ينقلها غير العدول الضابطين من أهل الكذب أو الغفلة أو الوهم أو أهل الفسوق أو البدعة فضلاً عن أهل الكفر والخارجين عن الإسلام.. لتنقل علي ما هي عليه من غير تبديل أو تغيير.

وقد حث القرآن الكريم علي التثبت في قبول الأخبار وعدم الركون إلي نقل الفاسقين أو شهادة المنحرفين عن سنن الدين، ومما ورد

---

(١) فتح المغيث ج٣ ص ٣٣١ .

في ذلك قوله تعالي (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا علي ما فعلتم نادمين) .

وقوله : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون، إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم) .

ومما ورد في ذم الكذب وأهله قوله تعالي : (إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون)..

وقوله : (فمن أظلم ممن افتري علي الله كذباً ليضل الناس بغير علم).. أضف إلي ذلك الآيات التي تشترط في الشاهد أن يكون مرضياً عنه من الناحية الدينية ومن أهل العدالة والرضا.. قال تعالي: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) .

وفى السنة النبوية الكريمة تتتابع النصوص فى الحث على الصدق والتحذير من الكذب ومما ورد فى ذلك قوله – صلى الله عليه وسلم– (من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) [١] . و قوله : (من حدث عنى حديثا يرى انه كذب فهو أحد الكاذبين) [٢] وقد اخبر النبي – صلى الله عليه وسلم – بان في أمته ممن يجئ بعده كذابين فحذر منهم ونهى عن قبول رواياتهم وأعلمنا أن الكذب عليه ليس كالكذب على غيره فقال – صلى الله عليه وسلم – : (أكرموا أصحابي

---

(١) احمد والبخاري ومسلم والترمذى والنسائي وابن ماجة وغيرهم
(٢) رواه احمد ومسلم فى المقدمة وابن ماجة وابن حيان والترمذى

ثم الذين يلونهم ثم يفشو الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد ولا يستشهد) [١]

وقال : (إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم) [٢]

وفى مقابل ذلك : دعا لمن روى الحديث على وجهه بالنضرة فقال : نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه [٣].

رد ما يثار حول الجرح والتعديل

ادعى قوم من الناس أن جرح الرواة وبيان معايبهم من الغيبة المذمومة التي ورد فيها النهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحتجوا في ذلك بعدة روايات منها قوله – صلى الله عليه وسلم – : (يا معشر من أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم ولا تتبعوا عوراتهم فانه من يتبع عثرات أخيه المسلم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو فى جوف رحله)[٤] .

واستدلوا كذلك بما روى عن عائشة أنها ذكرت امرأة وقالت إنها قصيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتبتيها [٥].

---

(١) رواه احمد وأبو يعلى والخطيب وابن عساكر .
(٢) الموطأ واحمد ومسلم فى مقدمة صحيحه وابن أبى شيبة .
(٣) رواه الترمذى واحمد بنحوه وابن حبان والبيهقى فى الشعب وابن ماجة والضياء .
(٤) الترمذى وقال حسن غريب والطبرانى
(٥) رواه مسلم .

كما استدلوا بما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل :ما الغيبة ؟ .. فقال ذكرك أخاك بما يكره .. قال : أفرأيت إن كان في آخى ما أقول ؟ .. قال : إن كان فى أخيك ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته [١].

قالوا : فكلام الرجل عما في الراوي أو الشاهد دائر بين الغيبة والبهتان..

وما قالوه خطأ لان هذا فيما إذا كان الكلام عما في الرجل لغير مصلحة دينية تتطلبه أما إذا كان لمصلحة دينية فلا يدخل فيما نحن فيه إذ الستر على المسلم لا يكون إلا لمصلحة تعود منه كارتداع صاحبه أو عدم إشاعة الفاحشة بين المسلمين أو تدعيم الوحدة وعدم إشاعة النزاع بين المسلمين ..آما إذا كان الستر يؤدى إلى مفسدة كانتشار الكذب على أنه صدق أو عدم اتباع أوامر القران والسنة فى التبيين عن ناقل الخبر أو الشاهد فهذا لا يجوز لأنه يؤدى إلى إبطال الأوامر الشرعية والقواعد الدينية وإفساد الحكم بين الناس .. فالجرح والتعديل إنما يكونان للضرورة لمنع قبول الخبر الفاسد أو الشهادة غير الصحيحة بما يحقق ذلك وبقدره.. ولو لم يكن هناك خبر أو شهادة أو سبب يدعو لبيان حال الرجل لما كان هناك تجويز لجرحه أو الكلام عنه بما فيه ..

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يقبل إلا خبر العدل كما انه لا تقبل إلا شهادة العدل ولما ثبت ذلك وجب متى لم تعرف عدالة المخبر والشاهد أن يسأل عنهما أو يستخبر عن أحوالهما أهل المعرفة بهما إذ لا سبيل إلى العلم بما هما عليه إلا بالرجوع إلى قول من كان بهما عارفا فى تزكيتهما [٢].

---

(١) رواه احمد ومسلم وأبو داود والترمذى .
(٢) الكفاية ص ٣٤ .

وقال ابن حبان : أجمع الجميع على أن الشاهدين لو شهدا عند الحاكم على شئ من حطام هذه الدنيا ولم يعرفهما الحاكم بعدالة أن عليه أن يسال المعدل عنهما فان كتم المعدل عيبا أو جرحا علمه فيهما أثم .

بل الواجب عليه أن يخبر الحاكم بما يعلم عنهما من الجرح أو التعديل حتى يحكم الحاكم بما يصح عنده فإذا كان ذلك جائزا لأجل التافه من حطام هذه الدنيا الفانية كان ذلك عند ذب الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى وأحرى ، فان الشاهد إذا كذب فى شهادته لا يتعداه كذبه والكاذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل الحرام ويحرم الحلال ويتبوأ مقعده من النار [١].

ونقل ما يماثله عن النووى والعز بن عبد السلام [٢].

ومما يؤكد ذلك ما روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم من بيان الأوصاف والكشف عن الأحوال في بعض المواطن فعن عائشة رضى الله عنهما أن رجلا استأذن على – النبي صلى الله عليه وسلم – فقال : ائذنوا له فبئس رجل العشيرة[٣] وفى ذلك – كما قال ابن حبان– دليل على أن أخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة ، وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه .

وقال – صلى الله عليه وسلم – في ابن عمر : إن عبد الله رجل صالح [٤].

---

(١) المجروحين ج ١ ص٣٩
(٢) فتح المغيث للسخاوي ج٣ – ص ٣١٧ ، ٣١٨ .
(٣) رواه البخاري وأبو داود .
(٤) رواه البخاري ومسلم وابن ماجه .

وعن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها البتة فلما حلت ذكرت لرسول صلى الله عليه وسلم أن معاوية بن أبى سفيان وأبا جهم خطباها - فقال لها - صلى الله عليه وسلم - : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك ..

أنكحي أسامه بن زيد [١]. قال ابن حبان لما كان ذكر النبي - صلى الله عليه وسلم - في أبى جهم انه لا يضع عصاه عن عاتقة وفى معاوية انه صعلوك لا مال له عند مشورة استشير فيها كان ذكر مثله مما كان فى الإنسان مكنونا ما لو لم يبين ذلك احل حراما أو حرم حلالا - أجود وإظهار مثله أولي ، لا انه يكون غيبة كما زعم من اقتنع بالرأي المعكوس والقياس المنحوس [٢] وفى غزوة تبوك سأل الرسول صلى الله عليه وسلم أبارهم الغفارى عمن تخلف من بنى غفار قال فأخبرته فإذا هو يسألني ما فعل النفر البيض او الحمر الطوال الثطاط ؟ فحدثته بتخلفهم ، فقال : ما فعل السود الجعد القطاط ؟[٣] .

فذكر أوصافهم لمصلحة التبين والتحديد والتعريف والتوصيف ..

كما استفسر الرسول صلى الله عليه وسلم عن حال الغير أيضا فى مواطن اقتضت ذلك بالإضافة إلى السؤال عن المتخلفين من بنى غفار ، ففي حديث ما عز انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : انه زنا ، فاعرض عنه فأعاد عليه مرارا فاعرض عنه فسال قومه : أم مجنون هو ؟ فقالوا : ليس به باس .. قال : افعلت بها ؟ قال نعم ، فامر به أن يرجم .

---

(١) رواه مالك ومسلم وأبو داود والدامي والنسائي .
(٢) المجروحين - ج١ ص - ٦١ .
(٣) الجعد القطاط شديدوالجعودة كالسودان والثطاط جمع ثط خفيف اللحية والحديث رواه أحمد في المسند - ج٤ - ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ .

واستشار عليا واسامة فى قصة الافك وسأل بريرة عما تعلمه عن عائشة رضى الله عنها ..

قال ابن حبان : فى سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عليا وأسامة وبريرة عما يعلمون من أهله بيان واضح انه عليه السلام لم يسألهم الا وعليهم اخباره بما يعلمون منها وكذلك كل من علم من راوي خبر لا يبلغ مقداره فى الدين قدر عائشة يهي الخبر به أو يبطل الخبر بذكره واجب عليه أن يخبر من لا يعلم ذلك فلا يكتمه لئلا يتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم يقل .. وقال مثله الخطيب فى الكفاية [١].

فبيان حال الرواة واجب سواء أكان السؤال عنهم بلسان المقال ممن يحتاج لجواب السؤال أو بلسان الحال ممن يريد تحقيق القول فى حديث مروى أو فى أحاديث راو من الرواة [٢].

ما يطلب فى التجريح والتعديل

ينبغي فيهما التجرد عن الهوى والغرض والبعد عن التحامل والانحراف والزيادة فيه عما تدعو إليه الضرورة والتغلب على هوى النفس وشهوة الحرص ودوافع الإيذاء أو الانتصار للنفس او الانتقام بل يكون لله وفى الله بالحق وللحق .. قال ابن دقيق العيد : الوجوه التي تدخل الآفة منها خمسة :

أحدها : الهوى والغرض وهو شرها .
الثانى : المخالفة فى العقائد .
الثالث : الاختلاف بين المتصوفة وأهل علم الظاهر .
الرابع : الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم .
الخامس : الأخذ بالتوهم مع عدم الورع [٣].

---

(١) المجروحين ج ١ - ص ٦٢ والكفاية ص ٤٢ .
(٢) ولا يكفي النظر في المتن دون النظر في أحوال الإسناد .
(٣) التدريب للسيوطي ص ٥٣١ .

وقد علم ما يلزم من التفسير فى الجرح خاصة لمن نص على عدالته

رجال الجرح والتعديل

تكلم في رواة الحديث واختبر أحوالهم الصحابة ومن بعدهم من العلماء .. وظهر ذلك بكثرة من مشاهير معتمدين اعتبروا أئمة يستند إليهم فى هذا المجال .. قال الحاكم : ذكرت فى كتاب المزكين لرواة الأخبار على عشر طبقات فى كل عصر منهم أربعة وهم أربعون رجلا .. فالطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلى وزيد بن ثابت فانهم قد جرحوا وعدلوا وبحثوا عن صحيح الروايات وسقيمها والطبقة العاشرة منهم أبو إسحاق إبراهيم بن حمزة الاصبهانى وأبو على النيسابورى وابوبكر محمد بن عمر بن سالم البغدادى وأبو القاسم حمزة بن على الكتاني المصري [1].

وذكر ابن حبان في مقدمه كتاب المجروحين أن عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب أول من فتشا عن الرجال فى الرواية وبحثا عن النقل فى الأخبار ثم تبعهما الناس على ذلك وذكر عن زيد بن ارقم وابن عباس انهما كانا يتثبتان فى رواية الحديث .

ثم اخذ مسلكهم واستن بسنتهم من سادات التابعين سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبى بكر وسالم بن عبد الله بن عمر وعلى بن الحسين بن على وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد بن ثابت وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسليمان بن يسار وزاد الذهبي الشعبي .

---

(١) معرفة علوم الحديث ص ٥٢ .

ثم اخذ عن هؤلاء مسلك الحديث وانتقاد الرجال جماعة منهم : سفيان بن سعيد الثورى ومالك بن انس وشعبة بن الحجاج وعبد الرحمن بن عمرو الاوزاعى وحماد بن سلمة والليث بن سعد وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة فى جماعه معهم .. وخص منهم مالكا والثورى وشعبة ..

ويضاف إليهم ابن الماجشون وحماد بن سلمة والليث ومعمر وغيرهم

ثم سار على نهجهم جماعة منهم عبد الله بن المبارك ويحي بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدى ومحمد بن إدريس المطلبي الشافعى وخص منهم يحي بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدى

ويضاف إليهم أبو إسحاق الفزاوى والمعافى بن عمران الموصلي وبشر بن المفضل وابن عيينة وابن علية وابن وهب ووكيع ويزيد بن هرون وابو داود الطيالسى وعبد الرزاق والفريابى وابو عاصم النبيل والحميدى والقعنبنى ويحي بن يحي وابو الوليد الطيالسى

ثم بعد هؤلاء احمد بن حنبل ويحي بن معين وعلى بن عبد الله المدينى وابوبكر بن أبى شيبة واسحاق بن ابراهيم الحنظلى وعبيد الله بن عمر القواريرى وزهير بن حرب أبو خيثمة

ثم بعدهم محمد بن يحي الذهلى وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمى وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن زيد الرازى وأبو حاتم الرازى ومحمد بن اسماعيل البخارى ومسلم بن الحجاج النيسابورى وأبو داودسليمان بن الاشعث السجستانى ومحمد بن سعد فى طبقاته

وأبو جعفر عبد الله بن محمد النبيل ومحمد بن عبد الله بن نمير . والعجلى[١].

ثم تبعهم كثيرون اشتهرت مصنفاتهم في هذا المجال .

وذكر التاج السبكى فى طبقات الشافعية سلسلة حفاظ الشريعة من عصر الصحابة إلى عصره وأكثرهم من أهل الجرح والتعديل [٢].

وفى تذكرة الحفاظ للذهبي وطبقات الحفاظ للسيوطى الأئمة من علماء الجرح والتعديل فى كل العصور ..

أهم المصنفات في الجرح والتعديل

تكلم العلماء في أول الأمر عن الواحد بعد الواحد وتوسع الكلام عن الرجال بحسب الحاجة إليه حتى استوعب كل رواه الحديث الا النادر القليل ..

وقد جمعت كتب الجرح والتعديل أقوال الأئمة فى ذلك ومن أهمها :

١-كتب فى الضعفاء : ليحي بن معين وأبى زرعة الرازى والبخارى والنسائى والفلاس وأبى احمد بن عدى فى كامله وأبى جعفر العقيلى وأبى حاتم بن حبان وأبى الحسن الدار قطنى وأبى زكريا الساجي وأبى عبد الله الحاكم وأبى الفتح الازدى وأبى على بن السكن وابىالفرج بن الجوزى والذهبى فى ميزانه .

٢-كتب فى الثقات مثل كتاب ابن حبان والعجلى وابن شاهين

---

(١) المجروحين ج ١ – ص ٢٧ – ٥٨ ، وفتح المغيث ج٣ ص ٣١٨ ، ٣٢٢ .

(٢) طبقات الشافعية ج ١ – ص ٣١٤ ، ٣١٨ .

٣-كتب فى الثقات والمجروحين مثل تاريخ أبي بكر ابى خيثمة وهو كثير الفوائد وطبقات ابن سعد والتمييز للنسائى والتكملة للمنذرى والتكميل لابن كثير .

ومن أهم المصنفات فى ذلك على العموم : التاريخ الكبير للبخاري جمع فيه أسماء من روى عنه الحديث من زمن الصحابة إلى زمنه فبلغ عددهم قريبا من أربعين الفا بين رجل وامراة وضعيف وثقة .. والجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى وكتاب الرجال عن ابن معين لأبى الفضل عبد الله بن محمد بن حاتم الهاشمي مولاهم الدوري البغدادي المتوفى سنة ٢٧١ .. وتاريخ اصبهان لأبى نعيم الاصبهانى وتاريخ بغداد لابى بكر الخطيب البغدادى وذيوله .. وتاريخ دمشق لأبي القاسم بن عساكر الدمشقى وتاريخ نيسابور للحاكم أبى عبد الله النيسابورى وتاريخ قزوين لابن ماجة وتاريخ مصر لعبد الرحمن بن احمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي المتوفى سنه ٣٤٧ وتاريخ المدينة لابن النجار .. وتاريخ مكة لابن النجار ..وتاريخ الإسلام للحافظ الذهبي .

مناهج علماء الجرح والتعديل فى التوثيق والتجريح

اختلفوا من حيث التوسع فى الكلام على الرجال أو الاكتفاء بالكلام على القليل بعد القليل ..

قال الذهبي بعد أن قسم من تكلم فى الرجال أقساما فقسم تكلموا فى سائر الرواة كابن معين وأبى حاتم ويمكن أن نضم إليهما من تخصص فى هذا الفن كأحمد وعبد الرحمن بن مهدى ويحي بن سعيد القطان وابن المدينى والبخارى وغيرهم ..

قال الذهبي وقسم تكلموا فى الكثير من الرواة كمالك وشعبة .

وقسم تكلموا في الرجل بعد الرجل كابن عيينة والشافعي

وانقسموا أيضا إلى ثلاثة أقسام :

١-قسم متعنت فى التوثيق متثبت فى التعديل يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث فهذا إذا وثق شخصا فعض على قوله بنواجذك وتمسك بتوثيقه وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه فان وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف وان وثقه أحد فهذا هو الذى قالوا : لا يقبل فيه الجرح الا مفسرا .. أي لا يقبل فيه قول ابن معين مثلا هو ضعيف ولم يبين سبب ضعفه ثم يحكى البخاري وغيره توثيقه .. فمثل هذا يختلف فى تصحيح حديثه وتضعيفه .. ومن هذه الطبقة أبو حاتم وابنه والنسائي وشعبة وابن القطان وابن معين ويحي بن سعيد القطان وقد يعد منهم ابن حبان

٢-وقسم متسمح ويرجع تساهله إلى مذهبه فى الجرح والتعديل ومخالفة غيره فى اشتراط بعض الشروط فى العدالة مثل ابن خزيمة وابن حبان والترمذى والحاكم والبزار والطبرانى والطحاوى ..

وقد يرجع ذلك إلي عدم التحري كابن حزم حيث قال فى كل من أبي عيسى الترمذى وأبى القاسم البغوى وإسماعيل بن محمد الصفار وأبى العباس الأصم وغيرهم من المشهورين انه مجهول .

٣-وقسم معتدل يتحرى ولا يتشدد وهو واسع التحري مثل احمد بن حنبل والدارقطنىوابن عدى ويضاف إليهم بعض المتأخرين مثل ابن حجر [1] ويضاف إليهم من المتقدمين البخاري .

مراتب الجرح والتعديل :

ذكر الحاكم في كتاب المدخل أنواع العدالة على خمسة أقسام وأنواع الجرح على عشرة أقسام وقسم ابن أبى حاتم مراتب الرواة بحسب اوصافهم إلى خمسة أقسام ثلاثة يقبل حديثهم واثنان يتوقف فى قبول حديثهم ..

---

(١) فتح المغيث للسخاوي - ج ٣ - ص ٣٢٥ ، والمبتكر ص ٥٧ ، ٥٨ والرفع والتكميل ص ١٨٠ - ١٨٧ .

فقال عن المقبولين :

١- فمنهم الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث فهذا الذي لا يختلف فيه ويعتمد على جرحه وتعديله ويحتج بحديثه وكلامه فى الرجال ..

٢- ومنهم العدل في نفسه الثبت فى روايته الصدوق فى نقله الورع فى دينه الحافظ لحديثه المتقن فيه ..فذلك العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق فى نفسه .

٣-ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا وقد قبله الجهابذة النقاد فهذا يحتج بحديثه..

وقال عن عدم المقبولين مطلقا أو بغير أن يتابعهم غيرهم على ما رووه:

١-ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب ولا يحتج بحديثه فى الحلال والحرام .

٢-من ليس من أهل الصدق والامانة ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذب فهذا يترك حديثه وتطرح روايته[1].

ونقل الخطيب عن ابن أبى حاتم قال .

وجدت الالفاظفى الجرح والتعديل على مراتب شتى فإذا قيل لواحد انه ثقة أو متقن فهو ممن يحتج بحديثه .

وإذا قيل انه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهى المنزلة الثانية .

وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية .

وإذا قيل صالح الحديث فانه يكتب حديثه للاعتبار .

وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا .

---

(١) الجرح والتعديل ص ٩ ، ١٠ .

وإذا قالوا : ليس بقوى فهو بمنزله الأول في كتب حديثه إلا أنه دونه .
وإذا قالوا : ضعيف الحديث فهو دون الثانى لا يطرح حديثه بل يعتبر به .
وإذا قالوا متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة [١] .
ورتب ابن الصلاح ألفاظ التعديل والجرح مستندا إلي ما قاله ابن أبي حاتم ومضيفا إليه ما بلغه عن غيره على ما يلي :

أولا : ألفاظ التعديل

١-من قيل فيه ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة أو عدل حافظ أو ضابط يحتج بحديثه .
٢-من قيل فيه صدوق أو محله الصدق أو لاباس به .. وهذا يكتب حديثه وينظر فيه .. وذلك لان هذه العبارات لا تشعر بشريطة الضبط فينظر فى حديثه ويختبر حتى يعرف ضبطه .. ومن أمثلة ذلك أن عبد الرحمن بن مهدى قال حدثنا أبو خلدة .. فقيل له أكان ثقة ؟.. فقال كان صدوقا وكان مأمونا وكان خيارا الثقة شعبة وسفيان
٣-شيخ.. وهو دون الثانية يكتب حديثه وينظر فيه .
٤-صالح الحديث .. يكتب حديثه للاختبار فعن احمد بن سنان قال : كان عبد الرحمن بن مهدى ربما جرى ذكر حديث الرجل فيه ضعف وهو صدوق فيقول : رجل صالح الحديث ..

ثانيا: ألفاظ الجرح :

١-لين الحديث ويكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا وقد ورد عن الدارقطنى انه يريد بقوله فلان لين أنه لا يكون ساقطا متروك الحديث ولكن مجروحا بشئ لا يسقط العدالة
٢-ليس بقوى .. يكتب حديثه كالأول الا انه دونه ..
٣-ضعيف الحديث .. دون الثانى فلا يطرح حديث بل يعتبر به

---

(١) الكفاية ص ٢٣ .

٤-متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب .. فيكون ساقط الحديث لا يكتب حديثه [١].
وفى ميزان الاعتدال للذهبي عن هذه المراتب :
فاعلى العبارات فى الرواة المقبولين : ثبت حجة وثبت حافظ وثقة متقن، ثقة ..
ثم : ثقة صدوق ولا باس به وليس به باس .
ثم محله الصدق وجيد الحديث وصالح الحديث وشيخ وسط وشيخ حسن الحديث وصدوق أن شاء الله وصويلح ونحو ذلك
وأردى عبارات الجرح : دجال ، كذاب أو وضاع ، يضع الحديث ، ثم متهم بالكذب ومتفق على تركه
ثم متروك ، ليس بثقة وسكتوا عنه وذاهب الحديث وفيه نظر وهالك وساقط .
ثم واه بمرة وليس بشئ وضعيف جدا وضعفوه وضعيف وواه ومنكر الحديث ونحو ذلك ثم يضعف وفيه ضعف وقد ضعف ليس بالقوى ليس بحجة ليس بذاك تعرف وتنكر ، فيه مقال تكلم فيه لين الحفظ سئ الحفظ لا يحتج به اختلف فيه صدوق لكنه مبتدع
ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالاصالة أو على ضعفه أو على التوقف فيه او على جواز ان يحتج به مع لين ما فيه [٢].
ورتب العراقي هذه المراتب كما يلي :

أولا: مراتب التعديل

١-إذا كرر لفظ التوثيق المذكور فى المرتبة الاولى عند ابن ابى حاتم وابن الصلاح مع تباين اللفظين مثل : ثبت حجة ، ثبت حافظ ، ثقة

---

(١) التقييد والإيضاح ص ١٥٧ - ١٦٠ .
(٢) ج ١ - ص ٤ .

ثبت، ثقه متقن ، أو مع اتحاد اللفظ مثل ثقة ثقة ، ثبت ثبت ، حجة حجة، ونحو ذلك .

٢-ما تفرد فيه التوثيق مثل ثقة - ثبت - حجة - عدل حافظ ، عدل ضابط .

٣-قولهم : ليس به باس ، أو لاباس به ، أو صدوق ، أو مأمون ، أو خيار . وهذا يكتب حديثه وينظر فيه ..

٤-قولهم : محله الصدق ، أو رورا عنه ، أو إلى الصدق ما هو ، أو شيخ وسط ، أو وسط ، أو شيخ ، أو صالح الحديث ، أو مقارب الحديث بفتح الراء وكسرها ، أو جيد الحديث ، أو حسن الحديث ، أو صويلح ، أو صدوق إن شاء الله أو ارجو انه ليس به باس .

أما قولهم ما اعلم به بأسا ، ،فمثل أرجو انه ليس به بأس أو أدنى منها لأنه لا يلزم من عدم العلم حصول الرجاء بذلك [1].

ثانيا : مراتب التجريح

١- وهى اسوؤها : كذاب أو يكذب أو يضع الحديث أو وضاع أو وضع حديثا أو دجال .

٢- متهم بالكذب ، أو الوضع ، ساقط ، هالك ، ذاهب ، أو ذاهب الحديث ، متروك الحديث ، تركوه .

فيه نظر ، سكتوا عنه ، حيث يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه، لا يعتبر به لا يعتبر بحديثه ، ليس بالثقة ، ليس بثقة ، غير ثقة ولا مأمون .. ونحو ذلك .

٣- رد حديثه ، ردوا حديثه ، مردود الحديث ضعيف جدا ، واه بمرة ، طرحوا حديثه ، مطروح الحديث ، ارم به ، ليس بشيء ، لاشيء ، لا يساوى شيئا .. ونحو ذلك

٤- ضعيف ، منكر الحديث ، حديثه منكر ، مضطرب الحديث ، واه ، ضعفوه ، لا يحتج به .

---

(١) فتح المغيث للعراقي - ج ٣ - ص ٣٧ ، ٣٨ .

٥- فيه مقال ، ضعف ، فيه ضعف ، في حديثه ضعف ، تعرف وتنكر، ليس بذاك القوى ، ليس بالمتين ، ليس بالقوى ، ليس بحجة ، ليس بعمدة، ليس بالمرضى ، للضعف ما هو ، فيه خلف ، طعنوا فيه ، سيئ الحفظ ، لين الحديث ، فيه لين ، تكلموا فيه ..

فالمراتب الثلاث عنده لا يحتج بحديث أصحابها ولا يستشهد به ولا يعتبر به .

والمرتبة الرابعة والخامسة يخرج حديثهم للاعتبار.

وجاء ابن حجر تلميذ العراقي فتحدث فى نزهة النظر عن مراتب الجرح والتعديل فقال :

ومراتب الجرح وأسوؤها الوصف بأفعل كأكذب الناس ثم دجال أو وضاع أو كذاب وأسهلها : لين وسئ الحظ او فيه مقال ..

ومراتب التعديل وأرفعها الوصف بما دل على المبالغة فيه وأصرح ذلك التعبير بأفعل كأوثق الناس أو اثبت الناس أو إليه المنتهى فى التثبت ..

ثم ما تأكد بصفة أو صفتين كثقة ثقة ، أو ثبت ، أو ثقة حافظ ، أو عدل ضابط أو نحو ذلك

وأدناها ما اشعر بالقرب من أسهل التجريح كشيخ ، ويروى حديثه ، ويعتبر به ونحو ذلك ..

وفى تقريب التهذيب قسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة رتبة :

أولها : الصحابة لان الامة أجمعت على عدالتهم فمرتبتهم أول مراتب التعديل ..

الثانية : من أكد مدحه أما بالفعل كأوثق الناس أو بتكرير الصفة لفظا كثقة ثقة أو معنى كثقة حافظ .

الثالثة : من أفرد بصفة كثقة أو متقن أو ثبت .

الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ويشار اليه بصدوق او لاباس به أو ليس به باس .

الخامسة : من قصر عن درجة الثالثة قليلا ويشار إليه بصدوق سئ الحفظ أو صدوق يهم أو له أوهام أو يخطئ أو تغير باخره ..
ويلتحق بذلك من رمى بنوع من البدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم مع بيان الداعية من غيره .
السادسة : من ليس له من الحديث الا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من اجله ويشار إليه بلفظ مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث .
السابعة : من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق ويشار إليه بلفظ مستور أو مجهول الحال .
الثامنة : من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر ويشار إليه بلفظ ضعيف .
التاسعة :من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق ويشار إليه بلفظ مجهول .
العاشرة : من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح ويشار اليه بمتروك أو متروك الحديث أو واهي الحديث أو ساقط .
الحادية عشرة : من اتهم بالكذب ويقال فيه متهم ومتهم بالكذب .
الثانية عشرة : من أطلق عليه اسم الكذب والوضع ككذاب أو وضاع أو يضع أو ما اكذبه ونحوها [1].

فقد جعل الصحابة أول المراتب وظاهر هذا كما قال الأمير الصنعانى أن كونه صحابيا فقد تضمن انه ثقة حافظ فصفة الصحبة قد تكفلت بالعدالة والضبط وهذا لا أشكال فيه بالنظر إلى العدالة على أصل أئمة الحديث ، ولكن بالنظر إلى الضبط والحفظ لا يخلو عن الإشكال إذ الحفظ وعدمه من لوازم البشرية لا ينافي الصحبة والصحبة لا تنافي النسيان وعدم الحفظ .

---

(١) تقريب التهذيب – ج ١ ، ص ٤ ، ٥ .

وفاته أن الصحابة في الدرجة العليا أيضاً من حيث المعرفة بمرامي الكلام ومعانيه ، ومن حيث الحرص على نقل الكلام كما هو على ما هو عليه .. وان قدرتهم على الحفظ كانت أوفر وأمانتهم فى النقل كانت اكبر .. وثبوت النسيان عليهم أو ظهور الخطأ على ندرة من بعضهم لا يؤثر فى ذلك إذ العصمة لا تكون إلا للأنبياء بالوحي المرشد المفيد .

وجعل المرتبة الأولى والثانية للتعديل فى النخبة المرتبة الثانية فى التقريب وذكر بعد ذلك ما سكت عنه فى النخبة من المراتب ... فكلامه بعد ذلك يتكامل ..

وجاء بعد ذلك تلاميذ ابن حجر ومنهم السيوطى والسخاوى ويمكن أجمال المراتب على ما ذكراه فيما يلي مع مقارنه ترتيبهم بترتيب من سبقهم ..

أولا : مراتب التعديل :

١–الوصف بافعل ونحوها مما يدل على المبالغة فى التوثيق كان يقول : أوثق الناس واضبط الناس واثبت الناس واليه المنتهى فى التثبت ولا احد اثبت منه ومن مثل فلان ، فلان لا يسأل عنـــه .. قاله السيوطى.. وجعل الجميع مرتبة واحدة ..

وجعل السخاوى ذلك مرتبتين فجعل المرتبة الثانية أن يقال : فلان لا يسأل عن مثله .. أي فيلحق بها : من مثل فلان وفلان لا يسأل عنه ولا أحد اثبت منه

٢– والمرتبة الثانية عند السيوطى والثالثة عند السخاوى ما تكرر فيه التوثيق بالمعنى مع تباين الألفاظ مثل ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة حافظ .. أو مع اتحاد الألفاظ مثل ثقة ثقة أو ثبت ثبت لان التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة على الكلام الخالي منه فكلما زاد التأكيد زاد التأكد كقول ابن سعد فى شعبة ثقة مأمون ثبت حجة صاحب حديث

واكثر ما نقل من ذلك قول ابن عيينة : حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة إلى تسع مرات وكأنه سكت لانقطاع نفسه .. وهذه هي المرتبة الأولى عند الذهبي والعراقي .

٣- ما انفرد فيه اللفظ الدال على التوثيق مثل : ثقة ، ثبت ، متقن ، حجة، كأنه مصحف ، عدل ضابط ، عدل حافظ .. وهذه هي المرتبة الثالثة عند السيوطى والرابعة عند السخاوى وهى المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح والثانية عند الذهبي والعراقي ..

٤- ليس به بأس ، أو لا بأس به ، أو صدوق ، أو مأمون أو خيار الخلق ، وهذه هي المرتبة الثانية عند أبي حاتم وابن الصلاح وهي المرتبة الخامسة عند السخاوي والرابعة عند السيوطي والثالثة عند العراقي وعد فيها النووي والسيوطي محله الصدق .. لكن رجح السيوطي تبعاً للذهبي والعراقي أنها في التي تليها لما في صدوق من المبالغة ودلالة محله الصدق على مجرد الصدق .

٥- ما أشعر بالقرب من التجريح مثل : محله الصدق ، رووا عنه ، يروي عنه ، إلى الصدق ما هو ، شيخ وسط ، وسط ، شيخ ، مقارب الحديث ، صالح الحديث ، ما أقرب حديثه ، صويلح صدوق إن شاء الله، أرجو بأن ليس به بأس وهي المرتبة السادسة عند السخاوي والخامسة عند السيوطي وعد منها جيد الحديث حسن الحديث قال : وزاد شيخ الإسلام ابن حجر : صدوق سيئ الحفظ صدوق يهم ، صدوق له أوهام ، صدوق تغير بأخرة .. قال : ويلحق بذلك من رمي بنحو بدعة كالتشيع والقدر والنصب والإرجاء والتجهم .

وذكر السيوطي مرتبة سادسة ، وعد فيها صالح الحديث ، قال وزاد العراقي فيها : صدوق إن شاء الله ، أرجو أن لا بأس يه ، صويلح وزاد شيخ الإسلام ابن حجر مقبول ..

وقد عد السخاوي ما ذكره السيوطي في المرتبة الخامسة والسادسة مرتبة واحدة هي السادسة عنده ..

قال : وجعل الذهبي محله الصدق وحسن الحديث وصالح الحديث وصدوق إن شاء الله مرتبة ، وروي عنه الناس وشيخ وصويلح ومقارب الحديث على ما به وما علمت به جرحاً مرتبة أخرى .

وهو يخالف ما نقلناه من الميزان إذ فيه زيادة على ما نقلناه ..

ثانيا: مراتب الجرح :

١- الوصف بما دل على المبالغة فى الجرح بافعل التفضل أو نحوه مما يدل على المبالغة فى الجرح مثل : اكذب الناس ، ركن الكذب ، إليه المنتهى فى الكذب ، إليه المنتهى فى الوضع .. ولم يذكرها غير السخاوى .

٢- كذاب ، وضاع يضع الحديث على الرسول صلى الله عليه وسلم ، دجال ، وضع حديثا وضاع .. أو ما أكذبه .. وهذه هي المرتبة الأولى فى الجرح عند ابن حجر والسيوطى تبعا للعراقي .

٣- متهم بالكذب ، متهم بالوضع ، يسرق الحديث ، ساقط ، هالك ، ذاهب الحديث ، ذاهب ، متروك ، متروك الحديث ، تركوه ، مجمع على تركه ، هو على يدي عدل ، لا يعتبر به ، لا يعتبر بحديثه ، ليس بالثقة ، ليس بثقة ، غير ثقة ولا مأمون ، فيه نظر ، سكتوا عنه ، وهى المرتبة الثانية عند السيوطى تبعا للعراقي . وجعلها ابن حجر مرتبتين فجعل من اتهم بالكذب أو الوضع مرتبة ومن لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وهو ما بعد ذلك مرتبة أدني.

٤- رد حديثه ، ردوا حديثه ، مردود الحديث ، ضعيف جدا ، واه بمرة، طرحوا حديثه مطروح الحديث ، ارم به ، لا يكتب حديثه ، لا تحل كتابة حديثه ، لا تحل الرواية عنه ، الرواية عنه حرام ، ليس بشئ، لاشئ ، لايساوى شيئا ، لايساوى فلسا ، وهى المرتبة الثالثة ، عند السيوطى تبعا للعراقي ..و جعل ابن حجر بدلها مجهول العين وهو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق..

٥- فلان ضعيف ، لا يحتج به ، منكر الحديث ، له مناكير ، له ما ينكر، مضطرب الحديث ، واه ضعفوه ، لا يحتج به ، حديثه منكر .
وهى المرتبة الرابعة عند السيوطى تبعا للعراقي وجعلها ابن حجر أيضا رابعة حيث لم يوجد فى الراوي توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف ولم يفسر ..

٦- فيه مقال ، فيه أدنى مقال ، ضعف بالبناء للمجهول ، فيه ضعف ، فى حديثه ضعف ، تعرف وتنكر ، ليس بالمتين ، ليس بالقوى ، ليس بحجة ، ليس بعمدة ، ليس بمأمون ، ليس من ابل القباب ، ليس من جمال المحامل ، ليس من جمازات المحامل ، ليس بالمرضى ، ليس بالحافظ ، غيره أوثق منه ، فى حديثه شئ ، فلان مجهول ، فيه جهالة ، لا أدرى ما هو ، للضعف ما هو ، فيه خلف ، طعنوا فيه ، مطعون فيه ، تركوه ، سئ الحفظ ، لين ، لين الحديث ، فيه لين ، تكلموا فيه، سكتوا عنه ، فيه نظر . وهذه هى المرتبة الخامسة عند العراقي وجعل ابن حجر فى هذه المرتبة مجهول الحال وهو من روى عنه اكثر من واحد ولم يوثق ..

وجعل السيوطى لين الحديث فيه لين ضعف بالبناء للمجهول مرتبة وجعل قولهم ليس بقوي اشد فى الضعف وقولهم ضعيف الحديث اشد من ليس بقوى

حكم هذه المراتب

جعل السخاوى المراتب الاربعة الأولى يحتج بها وهى الثلاثة الأول عند السيوطى والاولى والثانية عند العراقي ..
والمرتبة الخامسة عند السخاوى لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بالضبط فيكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر بموافقة الضابطين وهى الطبقة الرابعة عند السيوطى والثالثة عند العراقي .. وقال فيها العراقي وهذا أي صاحبها يكتب حديثه وينظر فيه .

والمرتبة السادسة عند السخاوى الحكم فى أهلها دون أهل التي قبلها وفى بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه وهى المرتبة الخامسة عند السيوطى والرابعة عند العراقي وسكت العراقي عن الحكم على أهلها
هذا عن مراتب التعديل

أما عن مراتب التجريح فقال السخاوي : الحكم فى المراتب الأربع الأول انه لا يحتج بواحد من أهلها ولا يستشهد به ولا يعتبر به وهى المراتب الثلاث الأول عند العراقي والسيوطى وحكم عليهم العراقي بما أخذه عنه السخاوى من انه لا يحتج بحديث أصحابها ولا يستشهد به ولا يعتبر به .

وأما ما عدا الأربع عند السخاوى فيخرج حديث اهلها للاعتبار لعدم منافاة هذه الصيغ لذلك واشعارها بصلاحية المتصف بها وهى ما عدا المراتب الثلاث الأول عند العراقى والسيوطى ..

وقد طبق الشيخ شاكر ما ذكر من هذه الأحكام على ما ذكره ابن حجر فى التقريب من مراتب الرواة فقال:
والدرجات من بعد الصحابة .. فما كان من الثانية والثالثة فحديثه صحيح من الدرجة الأولى وغالبه فى الصحيحين ..

وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية وهو الذي يحسنه الترمذى ويسكت عليه أبو داود .. وهو يخالف حكم السخاوى وغيره .. وقد يحسن الترمذى مثله لما له من المتابعات والشواهد مما يذكره أو يشير إليه وكان على الشيخ أن يبين مستنده فيما يقول مما خالف فيه غيره من علماء الحديث ..

قال الشيخ شاكر : وما بعدها - أي الرابعة - فمن المردود الا إذا تعددت طرقه مما كان من الدرجة الخامسة والسادسة فيتقوى بذلك ويصير حسنا لغيره .. وما كان من السابعة إلى آخرها فضعيف على اختلاف درجات الضعف من المنكر إلى الموضوع ..

فعد المراتب الست الأخيرة عند ابن حجر من المردود .. مع أن السخاوى ومن وافقه لم يعد من ذلك السابعة والثامنة حيث يعتبر حديث أصحابهما ويتابع وليس من قبيل ما لا يعتبر كما فعل الشيخ شاكر ..

ونحب إن ننبه إلى إن هذه الألفاظ تمثل نماذج لما حكم به رجال الجرح والتعديل على الرواة ومن نظر فى كتب رجال الحديث وتواريخهم ظفر بألفاظ كثيرة ولو اعتنى بارع بتتبعها ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا [1].

وينبنى على معرفة هذه المراتب الحكم على الراوي بما يتلاءم معه .. وسنحاول تطبيق هذه المراتب على بعض رواه الحديث تدريبا للطلاب حيث ان الطلاب الدراسات العليا ممن يخرجون الاحاديث يخطئون كثيرا فى تحديد المراتب وتحديد العلماء لها وتطبيق هذه المراتب على رواة الحديث ويترتب على الخطأ فى ذلك الخطأ فى الحكم على الحديث وقد جرى قريب من ذلك لفضيلة الشيخ احمد شاكر فى تحقيق بعض احاديث المسند واخطأ من تابعه على ذلك بغير تحقيق وذلك الموطن موطن الحكم على الراوى وعلى المروى واستخراج دقائق العلل فى الرواية .. من اشق المواطن فى دراسة الحديث ولا يمهر فيه الا الجهبذ الناقد الصبور .

---

(١) الباعث الثيث ص ٨٩ - ج ١ - دار التراث .

وقبل الشروع فى ذلك نعرف بعض ألفاظ الجرح والتعديل التي وردت فيما ذكر من المراتب .

ثبت : بسكون الباء الموحدة ثابت القلب واللسان والكتاب ..والحجة ..

حجة : بلغ فى الحفظ والإتقان مبلغا يجعله حجة عند العام والخاص . إلى الصدق ما هو : ليس ببعيد عن الصدق .

مقارب الحديث : بكسر الراء من القرب ضد البعد ، ومعناه أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات وبفتح الراء آي حديثه يقاربه حديث غيره .. فهو بالكسر أو بالفتح وسط لا ينتهى إلى درجة السقوط ولا يصل إلى درجة الارتفاع .

يسرق الحديث : قال الذهبي هو أهون من وضعه واختلافه فى الآثم إذ سرقة الحديث أن ينفرد محدث بحديث فيجئ السارق ويدعى أيضا انه سمعه من شيخ ذلك المحدث أو يكون الحديث عرف براو فيضيفه لراو غيره ممن تركه فى طبقته .

متروك الحديث : سئل شعبة : من الذي يترك حديثه ؟ فقال : من يتهم بالكذب ومن يكثر الغلط ومن يخطئ فى حديث يجمع عليه فلا يتهم نفسه ويقيم على غلطه .. ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ..

وقال احمد بن صالح : لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على ترك حديثه وكثيرا ما يعبر البخاري بقوله فيه نظر أو سكتوا عنه عمن تركوا حديثه وهو اصطلاح له ..

ليس من ابل القباب: قال ابن حجر : يروى حديثه ولا يحتج بما ينفرد به .

نزكوه : طعنوا فيه .

لين الحديث : مجروح بشئ لا يسقط به عن العدالة كما سبق عن الدارقطنى .

تنكر وتعرف : تعرف برواية المعروف عن المشاهير وتنكر برواية المناكير التي لا تعرف .

واه بمرة : أي قولا واحدا لا تردد فيه وكان الباء زيدت للتأكيد.

ومن نماذج تطبيق هذه المراتب للحكم على الرواة ما يلي :

ومن نماذج تطبيق هذه المراتب للحكم على الرواة ما يلي :

١- عبد الرحمن بن زياد بن انعم - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة الأفريقي المتوفى سنه ١٥٦ بعد من أهل مصر ..

كلام الأئمة عليه :

١-هشام بن عروة المتوفى سنه ١٤٦ قال ليحي بن سعيد لما سأله عنه: دعنا منه

٢-عبد الرحمن بن مهدى المتوفى سنه ١٩٨ قال عنه : ما ينبغي أن يروى حديث عنه ولم يرو عنه الا حديثا واحدا فقال : ثنا سفيان ثنا عبدالرحمن بن زياد الأفريقي وهو مليح الحديث ليس مثل غيره فى الضعف

٣-يحي بن سعيد المتوفى سنه١٩٨ قال عنه : ثقة ورجاله لا نعرفهم .. وقال ضعيف .

٤-يحي بن معين المتوفى سنه ٢٣٣ قال عنه : ضعيف وقال : ضعيف يكتب حديثه وانما أنكر عليه الأحاديث الغرائب التى يحدثها وقال : ليس به باس وهو ضعيف

٥-احمد بن حنبل المتوفى سنه ٢٤١ قال عنه : ليس بشئ وقال منكر الحديث وقال لا اكتب حديثه

٦-وقال محمد بن عيسى الترمذى المتوفى ٢٧٩ : ضعيف عند أهل الحديث ضعفه يحي القطان وغيره ورأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب [1]الحديث .

٧-وقال احمد بن صالح المصري أبو جعفرالطبرى المتوفى سنه ٢٤٨ يحتج بحديثه صحيح الكتاب .. وكان احمد ينكر على من يتكلم فيه ويقول : هو ثقة .. وقال : من تكلم فيه فليس بمقبول هو من الثقات

٨-وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجانى المتوفى سنه ٢٥٦ أو سنه ٢٥٩ : كان صادقا خشنا غير محمود فى الحديث ..

٩-وقال يعقوب بن شيبة السدوسى المتوفى سنه ٢٦٢هـ : ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح .

١٠-وقال يعقوب بن سفيان الفسوى المتوفى سنه ٢٧٧ : لاباس به وفى حديثه ضعف

١١-وقال أبو حاتم الرازى محمد بن إدريس بن المنذر المتوفى سنة ٢٧٧ يكتب حديثه ولا يحتج به .

١٢-وقال هو وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازى المتوفى سنة ٢٦٤ ضعيف وأحاديثه التى تنكر عن شيوخ لا نعرفهم وعن أهل بلده فيحتمل أن يكون منهم ويحتمل أن لا يكون .

١٣-وقال أبو زرعة : ليس بقوى.

١٤-وقال صالح بن محمد الاسدى جزرة المتوفى سنه ٢٩٣ : منكر الحديث ولكنه كان رجلا صالحا

١٥-وقال احمد بن شعيب النسائي المتوفى سنه ٣٠٣: ضعيف

---

(١) جامع الترمذي في الجهاد والآذان .

١٦-وقال زكريا بن يحي الساجى المتوفى سنه ٣٠٧ : فيه ضعف وكان ابن وهب يطريه .
١٧-وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش المتوفى سنه ٢٨٣ : متروك .
١٨-وقال محمد بن اسحاق بن خزيمة المتوفى سنه ٣١١ : لا يحتج به.
١٩-وقال عبد اله بن عدى الجرجانى المتوفى سنه ٢٦٥ : عامة حديثه لا يتابع عليه .
٢٠-وقال محمد بن احمد بن تميم المغربي أبو العرب المتوفى سنه ٣٣٣ : كان من اجله التابعين عدلا فى قضائه صلبا أنكروا عليه أحاديث ذكرها البهلول بن راشد [١].. سمعت الثوري يقول : جاءنا عبد الرحمن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي صلى الله عليه وسلم لم اسمع أحدا من آهل العلم يرفعها : حديث أمهات الأولاد - وحديث : إذا رفع رأسه من آخر السجدة فقد تمت صلاته وحديث : لا خير فيمن لم يكن عالما أو متعلما - وحديث : اغد عالما أو متعلما - وحديث : العلم ثلاثة وحديث : من أذان فهو يقيم
قال أبو العرب : فلهذه الغرائب ضعف ابن معين حديثه
وقال أبو حاتم بن حبان البستى المتوفى سنه ٣٥٤ فى كتاب المجروحين : كان يروى الموضوعات عن الثقات وياتى عن الاثبات ما ليس من احاديثهم وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبى قيس المصلوب
وعلق الذهبى على ذلك بقوله : وقال ابن حبان فاسرف
وقال ابواحمد محمد بن محمد النيسابورى الحاكم المتوفى سنه ٣٧٨ : ليس بالقوى عندهم .

---

(١) البهلول روي عن الإفريقي ووثقه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل وقال ابن معين لا أعرفه .

وقال أبو الحسن على بن إبراهيم ابن القطان المتوفى سنه ٣٤٥ : كان من آهل العلم والزهد بلا خلاف بين الناس ومن الناس من يوثقه ويربا به عن حضيض رد الرواية والحق فيه انه ضعيف لكثرة رواية المنكرات وهوامر يعترى الصالحين
وقال سحنون : ثقة
وقال الحربى : غيره اوثق منه

وقال الغلابى : يضعفونه ويكتبون حديثه ذكره ابن البرقى فى باب من نسب إلي الضعف وقال الذهبي فى الكاشف : ضعفوه
وقال ابن حجر فى التقريب : ضعيف فى حفظه وكان رجلا صالحا .
الرد إلي المراتب والتحقيق :

بعد أن ذكرنا قول علماء الجرح عنه يتضح أن الجميع مجمعون على عدالته وانهم يضعفونه من جهة الضبط .
ومن ترك الرواية عنه فلأن اغلب أحاديثه لا يتابع عليها .
وبعضهم كأحمد ضعفه
وبعضهم كيحي بن سعيد فى رواية واحمد بن صالح المصري وثقه .

لكن توثيقه هنا فيما أرى يجنح نحو إثبات العدالة لا الضبط .. فهو حين يكتب أو يروى ما يكتب ثقة لكن إذا حدث من حفظه فماذا يكون؟ يروى المناكير .

وتوثيقه كما قال ابن القطان إنما هو ممن يربأ به عن حضيض رد الرواية .. فالتحقيق فيه انه فى مرتبة من يقال فيه :

ليس بالقوى وهى المرتبة السادسة من مراتب الجرح ، فى حديثه ضعف ، يضعف ، يكتب حديثه ، هي المرتبة الخامسة من مراتب الجرح .

منكر الحديث وهى المرتبة الخامسة من الجرح .

مقارب الحديث وهى المرتبة السادسة من مراتب الجرح عند السخاوى .

ليس بشئ : وهى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح .

لا اكتب حديثه : وهى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح .

غير محمود فى الحديث : وهى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح .

متروك : وهى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح .

لا يحتج به : وهى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح

عامة حديثه لا يتابع عليه : وهى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح .

ضعف لكثرة رواية المنكرات وهى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح.

والذي نراه انه فى المراتب التى يخرج حديث أهلها للاعتبار والمتابعة من مراتب الجرح بعد الرابعة عند السخاوى وما وصف به من المرتبة الثالثة فيهون منه ويقلل من تأثيره وصفه بالعدالة مع ذلك .

فلا يقبل ما انفرد به ويعد منكرا وإذا تابعه مثله قوى الحديث ويظل يقوى حتى يرتفع إلي درجة المقبول أو الحسن لغيره والله اعلم.
فمن صحح ما انفرد به فهو مخطئ ومن رد ما توبع عليه فلا يقبل منه .

هذا وقد روى ابن حبان له حديثا منكرا وتابعه الذهبي فرواه وزاد عليه أحاديث .

٢- عطـــاء بن السائب الثقفى الكوفي المتوفى سنة ١٣٦هـ أو سنة ١٣٧هـ

آراء العلماء فيه :

وثقوه قديما قبل أن يختلط فقال احمد ثقة ثقة ، رجل صالح ، وقال ابو اسحاق إنه من البقايا وقال أيوب ثقة وقال شعبة : إذا حدثك عن رجل واحد فهو ثقة وإذا جمع بين اثنين فاتقه.. قال احمد : من سمع منه قديما فسماعه صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشئ .. وقال العجلى : كان شيخا ثقة قديما وقال النسائي ثقة فى حديثه القديم الا انه تغير .. وقال الساجى : صدوق ثقة لم يتكلم الناس فى حديثه القديم وقال الطبرانى ثقة اختلط فى اخر عمره وقال ابو حاتم الرازى : محله الصدق قبل ان يختلط صالح مستقيم الحديث ثم باخره تغير حفظه .. وقال يعقوب بن سفيان : ثقة حجة تغير باخره

وتحصل من كلامهم أن ممن سمع منه قبل الاختلاط شعبة والثوري وحماد بن سلمة وابن فضيل وجرير وخالد بن عبد الله الواسطى وإسماعيل ابن علية وعلى بن عاصم .
ولم يميز أبو عوانة بين ما سمعه منه قبل اختلاطه وما سمعه بعد ذلك فلم يحتجوا بحديثه عنه .

ومن مظاهر اختلاطه قول ابن علية : قدم علينا عطاء بن السائب البصرة فكنا نسأله فكان يتوهم فنقول له من ؟ فيقول : أشياخنا ميسرة وزاذان وفلان .. ومن هنا قال ابن علية : ما حدث عن رجال زاذان وميسرة وأبو البختري فلا تكتبه وما حدثك عن رجل بعينه فاكتبه وقال شعبه نحوه ..

وعن على بن المدينى قال : قال وهيب : قدم علينا عطاء بن السائب فقلت : كم حملت عن عبيدة يعنى السلمانى - ؟ قال أربعين حديثا - قال على وليس عنده عن عبيده حرف واحد وحمل ذلك على الاختلاط وقال أبو حاتم وفى حديث البصريين عنه تخاليط كثيرة لانه قدم عليهم فى آخر عمره وما روى عنه ابن فضيل ففيه غلط واضطراب رفع أشياء كان يرويها عن التابعين ورفعها إلى الصحابة وقال العجلى : كان يلقن بآخرة .

وقال احمد كان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها .
فتحصل من ذلك .
١-أن رواية من روى عنه قديما صحيحة مقبولة .
٢-أن رواية المتأخرين عنه ليست بشئ وهى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح .
٣-وعموما فقد جعله ابن حجر فى الطبقة الخامسة عنده وهو يتقوى بالمتابعات والشواهد وهذا على سبيل الأجمال ولكن الحق التفصيل كما قال العلماء السابقون .
وفى رواية ابن فضيل عنه غلط واضطراب .
ولم يرو عن عبيده السلماني حرفا واحدا .

وكان يرفع عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها فلابد من متابعته فى هذه الروايات التى يشك فى اختلاطه فيها .

ولكن كثيرا من المحققين لم يراعوا ذلك فمع أن فضيلة الشيخ شاكر فى تحقيق المسند راعى مثل ذلك فى حديث رقم ٢٤١٢ حيث حكم بحسن اسناد حديث رواه ابو اسحاق الفزارى عن عطاء ان لم يكن صحيحا وقال : ابو اسحاق ارجح انه سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه ويؤيد ما قاله ما ورد فى حديث رقم ٢٤٧٥ حيث ورد نفس الحديث من رواية سفيان عن عطاء لكن غيره لم يستفد مما قاله وحسن الحديث بلا وجه وقال : لم نجد ما يدل على سماع الفزارى منه قديما وفاته انه لم يجد ما يدل على سماعه منه حديثا وكان عليه على رأيه أن يتوقف فى الحكم على الحديث حتى يجد له متابعا لكن الشيخ شاكرا لم يذكر ما أيدنا به قوله وغيره لم يحاول البحث عما يؤيد ما رآه .

وفى حديث رقم ٢٦١٣ صحح الشيخ شاكر رواية حماد بن سلمة عن عطاء وكان عليه ان يتثبت هل سمع حماد من عطاء هذا الحديث قبل الاختلاط او لا وهل تابعه فى الرواية عن عطاء احد ممن نص على سماعه منه قديما واعتمد سماع حماد بن سلمة منه قبل الاختلاط مع أن الذهبي قال فى الميزان ومن مناكير عطاء ما رواه عنه روح ابن القاسم وأبو الاحوص وأبو حمزة السكري وغيرهم عن أبى يحي زياد عن ابن عباس قال : جاء رجلان إلى النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما يطلب صاحبه بحق فسأله البينة فلم يكن له بينة فحلف الآخر بالله الذي لا اله الا هو ما له عليه حق فأتى نبي الله صلى الله عليه وسلم فاخبر انه كاذب فقال أعطه حقه وأما أنت فكفرت عنك يمينك بقولك لا اله الا الله وهو هذا الحديث .

ففي تصحيحه مجازفة .. وكذلك في تحسينه بغير متابعة كما فعل غيره .

وصحح الحديث رقم ٢٧٣٠ من رواية عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولم يشر إلى ما قيل فى روايته عن سعيد بن جبير وهكذا رقم ٢٧٩٥،٢٧٩٦،٢٨٢٢ وصحح رقم ٢٩٥٩ من رواية شريك

عن عطاء عن أبى يحي الأعرج عن ابن عباس وشريك لم يعرف انه سمع منه قديما أو لا وفيه كلام مثل عطاء واتهم بالتدليس وروايته بالعنعنة فلا أدرى كيف يصحح حديثه - وكذلك صحح أحاديث رقم ٢٢٣١،٢٣٠٦،٣٠٠٥ من رواية الحكم عن مقسم عن ابن عباس مع نص العلماء على أن الحكم لم يسمعها من مقسم .

والمقصود أن على من يحكم على راوي الحديث اعتبار النقد فيما ورد فيه على ما ورد فيه فيتوقف فى عنعنه المدلس حتى يثبت لديه سماعه لشيخه ويراعى المتابعات فيما تلزم فيه المتابعة ويتوقف فيما انتقده العلماء من رواية الراوي عن راو بعينه ويسير فى طريقه على خطى ثابتة بلا إجمال مخل أو اختصار يفسد الحقيقة أو إهمال لما لا ينبغي إهماله .. والخطأ فى الحكم على راو يؤدى إلى الخطأ فى الحكم على رواياته الكثيرة .. ولا يخفى ما يحتاج إليه ذلك من كثير من الجهود .